

أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجاً

الأستاذ: لخضر نويوة

قسم العلوم السياسية.

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02 – الجزائر

البريد الإلكتروني: lakhdarnouioua@gmail.com

تخصص دراسات علاقات دولية واستراتيجية (جامعة بسكرة)

ملخص:

تهدف الدراسة لفحص واقع أمن الطاقة الأوروبي ضمن مستواه العام؛ من حيث توضيح ثقل حجم التبعية الطاقوية الأوروبية والآثار الأمنية الناجمة عنها عبر ارتهاق اقتصادياتها للأمن طاقي خارجي، وضمن مستواه خاص؛ من حيث ارتهاق جهودها الأمنية لتخفيف حدة أمنها الطاقي لتأثيرات الإستراتيجيات الروسية في مجال أمن الغاز الأوروبي.

لتنقل الدراسة لمحاولة ما أمكن، فحص الدور المحتمل للديناميات الغاز الصخري الأمريكي وما يترتب عنه من؛ مخرج محتمل لصانع القرار الأوروبي في مواجهة تبعات معادلة التبعية الطاقوية لروسيا.

لتصل الدراسة في الأخير، لرصد اللاتوازن بين البيئتين الأوروبية وكوابحها القانونية والطبيعية في مقابل البيئة الأمريكية محفزة، ومن ثم تراجع مستوى الرهانات الأمنية، التي يقدمها الغاز الصخري الأمريكي لأمن الطاقة الأوروبي للحدودها الدنيا.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة الأوروبي- الإستراتيجيات الروسية- الغاز الصخري.

Abstract:

The study aims to examine the reality of European energy security within the public level in terms of clarifying the European energy dependency size weight and the resulting security implications across an external energy security dependence of their economies, in particular in terms of dependence level security

efforts to alleviate their security to The effects of the Russian strategies in gas security .

To move the study to attempt as far as possible, examine the potential role of u.s. Shale Gas Dynamics and it's about a possible exit from European decision makers face the consequences of Russia's energy dependency equation.

Finally, the study up to monitor non-balance between European environments legal and its controls in Exchange for American environment stimulating, and then decrease security bets offered by us shale gas to European energy security to a minimum.

Key words: European energy security-Russian strategies - shale gas.

مقدمة:

تصاعدت النقاشات الرسمية والغير الرسمية داخل الإقليم الأوروبي، حول أمن الإمدادات من الغاز الروسي نحو عموم الدول الأوروبية التابعة طاقوياً و احتل أمن الغاز مركز النقاشات داخل أروقة الإتحاد الأوروبي، خاصةً في ظل استمرار تداعيات الأزمة الأوكرانية منذ سنة 2014 على العلاقات الطاقوية الأوروبية الروسية. في ظل هذا السياق، شكّلت بدايات التحول في المشهد الطاقوي العالمي، بتضاعف الإنتاج المحلي الأمريكي من الطاقة بسبب ديناميات ثورة النفط والغاز الصخريين. مخرجاً إضافياً لصُناع القرار الإتحاد الأوروبي في اتجاه توسيع قائمة البدائل ضمن سياسة التنوع الشاملة للطاقة الأوروبية. بناء على ماسبق، استدعت هذه التحولات بناء المشكلة البحثية الآتية:

المشكلة البحثية:

هل يمكن للإتحاد الأوروبي التخفيف من الإعتماد الخارجي من الطاقة بعد ثورة الغاز الصخري؟

وسعيّاً للإجابة على المشكلة البحثية، نُصمم الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

بقدر ما تُوفّر ثورة الغاز الصخري دعماً للإنتاج العالمي من الطاقة، بقدر ما تُقدم آليات مساعدة في تخفيف من حدة التبعية الطاقوية الخارجية للإتحاد الأوروبي؟

و ننتقل في فحوصنا للموضوع من خلال مقارنة أمن الإمدادات ؛ عبر تنظيم الدراسة بالتطرق لفحص أمن الإمدادات وواقع التبعية الأوروبية من الغاز الطبيعي، وتقييم للجهود الأوروبية الداخلية في مسعى أمن الغاز الأوروبي. تفرض الضرورات المنهجية، الضبط المفاهيمي لأمن الطاقة قبل التطرق لتفصيلات هيكل الدراسة:

1- أمن الطاقة: ضبط مفاهيمي؛

تأكدت أهمية الطاقة إستناداً إلى عدة أبعاد سياسية وأمنية وإقتصادية وذلك من منطلق الوزن التأثيري لمتغير الطاقة كقيمة أمنية ، و تُمثل الطاقة في محتواها التقليدي،(النفط ،الغاز الطبيعي) عاملاً بارزاً في التطور الإقتصادي للدول ،ومتغيراً مُستقلاً أثبت تأثيره في الأمن القومي للدول عبر العالم،ومن ثم بروزه كأولوية في سلم الأجندة الأمنية على المستوى العالمي،حيث شكّلت الصدمة النفطية الأولى سنة 1973م، تأكيداً على تلك الأهمية الأمنية،وذلك من خلال: الحضر الجماعي لأعضاء من منظمة أوبك النفطية الدولية على بيع النفط للولايات المتحدة الأمريكية وهولنداودول أخرى ، دعمت إسرائيل وسياساتها الصدامية ضد الدول العربية.

وعلى المستوى الإقتصادي، شكّل مدخلاً من مداخل التضخم النقدي في السوق المحلية، والعالمية للنفط، مما أسهم في تشكيل بدايات أزمة الندرة في مجال توفر سلعة النفط الحيوية للصناعة وللقطاع النقل خصوصاً؛

وعلى المستوى الأمني، أسهّم الحضر النفط في بروز مسألة أمن الطاقة في الأدبيات الأمنية بقوة؛حيث تم طرح التساؤلات المعرفية حول حدود استيعاب مفهوم الأمن في تلك الفترة ، لمظاهر التهديدات الأمنية الجديدة ، نظراً؛لأن الطرح التقليدي لمفهوم الأمن، السائد في مرحلة الحرب الباردة ، والذي يتمحور حول ضمان أمن الدولة وبقائهاعبر القوة العسكرية ، لكونها فاعل وحدوي وعقلاني ومُحرِّك للعلاقات الدولية .

في ظل هذه السياق، طرح الباحث في الشؤون الأمنية ريتشارد أولمان Richard Ullman في مقالة نشرت في مجلة الشؤون الخارجية Affair foreign عام 1983م، مسألة إعادة تعريف الأمن بإدخال الأبعاد الجديدة للأمن قيد التأصيل النظري في مفهوم أمن جديد يُعرفُ بأمن الطاقة ،ومن ثم القيام بعملية أمننة لمفهوم الطاقة ،

ليُصبح مفهوماً أمنياً ضمن الأجندة الأمنية لأمن الدول، ففي "مقالة أصبحت دراسة كلاسيكية عن إعادة تعريف الأمن، مَيّز ريتشارد أولمان Richard Ullman بين نوعين من القيود المفروضة على إمدادات مصادر الطاقة:

أ- النوع الأول، هو عندما يصبح المصدر الغير المتجدد نادراً من خلال النضوب الطبيعي؛

ب- النوع الثاني، هو عندما تفرض قيود على إمدادات من خلال؛ الجهود الحكومية المصطنعة للحد من العرض عن طريق فرض حظر أو إتفاق بين منتجين. ويقدم بول هورسنال Paul Horsnell مزيداً من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة، حيث يُميّز بين التقلبات في أسعار النفط، التي تنشأ عن الانقطاع السياسي؛ أي التغييرات التي تحدث في سياسة المنتجين وتلك، التي تنشأ عن الانقطاع الأساسي عندما لا يكون العرض المتوفر، من ثم النظام يصبح غير قادراً على الوفاء بالطلب المتزايد، كما يُحدد ثلاثة أنواع من الإعاقَة المفاجئة للإمدادات :

أ- إعاقَة لأسباب قهرية ، وتنشأ بسبب عدم قدرة المنتج على تصدير الإنتاجية ، نتيجة للظروف الداخلية أو الخارجية ، مثل الحرب.

ب- إعاقَة القيود على الصادرات ، وتنشأ عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على الصادرات لأسباب سياسية أو إستراتيجية.

ت- إعاقَة الخطر، وتحدث عندما تمنع الدولة المستهلكة الاستيراد من دول مصدرة معينة"¹.

وعند فحصنا لتعريف أمن الطاقة، نصطدم بأزمة إستمولوجيا تتعلق بأي أمن طاقة نقصد؟ هل أمن طاقة من منظور الدول المستهلكة أم من منظور الدول المنتجة؟ وماذا عن الفواعل الأخرى، التي تتدخل كمتغيرات لها وزنها النسبي التأثيري في مفهوم أمن الطاقة؟، والتي تتجسد أولاً على مستوى الدول، دول العبور، وإستكمالاً بالفواعل الغير دولتية؛ من مثل الشركات الدولية والجماعات الإرهابية

1. كاميليا بروننسكي ، "الطاقة والأمن :الأبعاد الاقليمية والعالمية". ذكر في :أيسون ك.بيلز وآخرون،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي(ترجمة : عمر الأيوبي وآخرون). الطبعة الأولى . (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2007)، ص ص: 331-332.

كصيغة أحدث للمتغيرات الجديدة المؤثرة في أمن الطاقة على المستوى الأشمل تحديداً؟

فوجد من التعريفات على سبيل المثال لا الحصر؛ تعريف كل من جال لوفت وأن كورين Gal Luft and Anne Korin لأمن الطاقة بالقول بأنه: "مجموعة العوامل المتعددة، التي تؤثر في إمدادات الطلب، التي يديرها كل من الفاعلين الدوليين والغير الدوليين"².

وهما يطرحان مسألة غاية في الأهمية متعلقة عن أي أمن طاقة نقصد؟ ويخلصان إلى أن؛ لكل من الموردين والمصدرين تصورههم لأمن الطاقة ويحددان كنتيجة أن "الأمن الطاقة، يختلف في مضامينه باختلاف الموقع الجغرافي والإمكانات الجيولوجية لدول، وعلى حسب العلاقات الدولية و النظام السياسي والاقتصادي ، كذلك يُبرزان أن؛ المستورد ينظر إلى أمن الطاقة على أنه أمن استمرارية الإمدادات من الطاقة عبر استمرار العرض والسعر الغير المرتفع، أمن الطاقة بالنسبة للمصنِّر هو استمرارية للطلب على الطاقة بسعر مناسب على المدى الطويل"³.

هذه الطروحات التعريفية لمفهوم أمن الطاقة ،هي جهود ذات مسعى أوسع، يهدف "لخلق أجندة أمنية مشتركة لأمن الطاقة ، لكن ليس هناك أي نظرة متناسقة حول؛ أي أمن حقيقة نقصد؟، وذلك باختلاف الدول مستهلكين- منتجين، وعلى مستوى طبيعة نظم الحكم ، و درجة التطور الإقتصادي، والعديد من العوامل الأخرى المعقدة، التي تُسهم جميعهاً في أزمة تحديد مفهوم الأمن الطاقة"⁴. استدلالاً من الفحص السابق، يمكن حصر ثلاث اتجاهات مؤثرة في تعريف أمن الطاقة، ونُبرزها بالمضمون الآتي:

أ- مرجعية استمرارية أمن الطلب لدول الإنتاج.

ب- مرجعية استمرارية أمن العرض للدول المستهلكة أو ما يُعرف بأمن الإمدادات.

ت- مرجعية دول العبور والفواعل غير دولية؛ منها الشركات عبر قومية أو المحلية.

2-Galluft and Anne Korin,Energy Security Challenges for the 21st CenturyA Reference Handbook.(California : acid-free paper,2009).P 05.

3-Ibid., p 06.

4-Ibid.,p336.

والملاحظ في محاولة، حصر الاتجاهات النظرية، هو بروز الدولة كفاعل أساسي في عمليات أمن الطاقة بأطرافها الثلاث: دول المنتجة والمستهلكة ودول العبور. على الرغم من ذلك تسعى مؤسسات فوق قومية مثل الإتحاد الأوروبي لرفع أمن الطاقة لمستوى فوق قومي من خلال: مسعى التقليل من التعارض بين سياسات الوطنية لأعضائه في مجال الطاقة وبين إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي في مجال أمن إمدادات الطاقة، خصوصاً ما تعلق منها بأمن إمدادات الغاز الطبيعي. لذلك يمكن الانطلاق في فحص أمن الغاز الأوروبي من خلال: تحديد ثلاث مصادر للمخاطر لأمن الإمدادات وفق ما طرحه الباحث كيرستيان وينزر Christian Winzer وهي على ثلاث فئات: مصادر ذاتية تقنية ومخاطر مصدرها الإنسان ومخاطر مصدرها البيئة.⁵

من هذه المنطلقات النظرية يمكن تشخيص طبيعة التبعية الأوروبية الطاقوية وموقع الغاز الصخري* منها في مواجهة مشاكل التوريد الروسي من الغاز الطبيعي، الذي يُشكّل الربع من حاجياتها من الغاز الطبيعي، على الرغم من الأزمات الطاقوية الدورية، التي تُشكّل الدولة الروسية الفاعل الأبرز فيها نظراً للحضور الدائم للإعتبارات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الروسية تجاه خارجها القريب من الدول الأوروبية، مما ينعكس سلباً على توريدات الشاملة من الطاقة نحو دول الإتحاد الأوروبي.

2- واقع التبعية الطاقوية للإتحاد الأوروبي:

مع حصة تصل إلى 30% من إجمالي استهلاك الغاز في الإتحاد الأوروبي⁶، و 27% من إجمالي استهلاك النفط الأوروبي من روسيا الإتحادية سنة 2010⁷ وارتفاع التبعية من الغاز سنة 2013 إلى 39%⁸ لتستقر وصولاً إلى حدود 29% سنة

⁵-ChristianWinzer, "Conceptualizing Energy Security", combridg university :electricity research group,EPRG Working Paper,2011,p11.

*-يقصد بالغاز الصخري ذلك الغاز الموجود بباطن الأرض ويتم إستخراجه عبر تقنية الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي.

6 - Henry Helén, "The EU's energy security dilemma with Russia", university of leeds", Polis Journal Vol.4, Winter 2010,p 02.

⁸-GregorErbach, "Shale gas and EU energy security", European Parliamentary Research Service,briefing December 2014,Availaible At:

2014**، و تفضيل روسيا الإتحادية التعامل مع الإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة على أساس التعامل الثنائي بين الدول الأوروبية، متجنباً التوقيع على ميثاق الطاقة الأوروبية، الذي يتضمن تحرير سوق الطاقة الروسية، وإنهاء السيطرة الروسية الأساسية إبتداءً من مصادر إستخراج النفط والغاز مروراً بشبكات نقل الطاقة و وصولاً إلى التصدير إلى الخارج.

بناءً على هذا الأساس، يلاحظ المتتبع لمنهجية التعامل الروسي مع دول الإتحاد الأوروبي، تقسيمها مناطقياً إلى ثلاث دوائر***، يحاول من خلالها صانع القرار الروسي استعمال عدة أدوات تحضيرية، لبناء عوامل التأثير الروسي في سياسات تلك الدول، ابتداءً من الاقتصادية و وصولاً إلى مخرجات السياسة الخارجية لتلك الدول، ومن ثم التأثير الأمني الروسي في أمن الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي ، ويمكن فحص طبيعة تراتبية تبعية تلك الدول ضمن ثلاث دوائر، انطلاقاً من التوصيف التالي:

1- دول الدائرة الأولى:

تتكون أساساً من دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا، إستونيا، لاتفيا)، ودولة ألمانيا الفدرالية، والتي تتفاوت نسب تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة، مما يدفعها للتعامل الفردي لتلبية احتياجات سوقها الوطنية، كما تختلف درجة الاختراق الروسي عبر شركات روسية كشركة غاز بروم ولوك أويل لبنيتهما التحتية الإستراتيجية في مجال الطاقة.

بدايةً، أحدثت عضوية دول البلطيق الثلاث لحلف الشمال الأطلسي، والإتحاد الأوروبي صعوبات في علاقاتها مع روسيا، التي تصدر لهذه الدول " نسبة 90% من احتياجاتها من النفط ونسبة 100% من الغاز الطبيعي، فتاريخياً تأثرت هذه الدول عند استقلالها عن الإتحاد السوفيتي السابق من انقطاعات إمدادات الطاقة سنة 1990، كمحاولة لمنعها من الانفصال حسب الرؤية السوفيتية قبل التفكك، كما سعت روسيا إلى السيطرة على منشآت الطاقة في دول البلطيق، المكونة أساساً من

http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2014/542167/EPRS_BRI%282014%29542167_R EV1_EN.pdf.p02_

**-تراجعت نسبة التبعية من الغاز الطبيعي إلى 29% سنة 2014، بعدما وصلت إلى نسبة 34% سنة 2012، بحسب خدمة أبحاث الكونغرس.

مصافي تكرير النفط، و شركات توزيع الطاقة، ونلمح ذلك في حالة المجمع النفطي Mazeikiai في ليتوانيا، الذي يُشكّل مجمل نشاطه التجاري 10% من الناتج المحلي الإجمالي لليتوانيا⁹؛ حيث قامت شركة لوك أول الروسية بالتخفيض من كميات النفط المرسله لمصفاة، رداً على شراء الشركة الأمريكية وليمامز الدولية حصة كبيرة من أسهم المجمع النفطي، أدت عملية التخفيض السابقة إلى؛ فقدان الربح المالي للمصفاة النفطية مما أضطر شركة الأمريكية لبيعها لشركة يوكوس الروسية عام 2002، واستمرت الجهود الروسية لسيطرة على المجمع النفطي، فعلى الرغم من السيطرة على شركة يوكوس النفطية الروسية الخاصة من طرف السلطات الروسية، إلا أنها كانت متأخرة نظراً؛ لبيع الشركة المسبق للمجمع النفطي لصالح شركة النفط البولندية PKN، قبل سنة 2004، كما حاولت الدولة الروسية السيطرة مجدداً من خلال؛ شركة ترانسنفط الحكومية Transnet، عبر اعلان الأخيرة سنة 2006، أن جزءاً من خط أنابيب نفط دروزبا Druzhba oil pipeline الذي يوفر النفط الخام لمجمع Mazeikiai تم مؤقتاً إيقافه لإجراء إصلاحات بعد تسرب النفط، ثم الاعلان اللاحق لشركة ترانسنفط أنها، لن تعيد فتح خط أنابيب نظراً لعدم ربحيته، ويفسر ذلك على أنه عقاب اقتصادي لليتوانيا لمحاولة اتباع سياسة التنوع من طرف دولة ليتوانيا على مستوى قطاع الطاقة.

و نلمس أيضاً مؤشرات السلوك الروسي نحو دول البلطيق في حالة دولة لاتفيا واستونيا، بدءاً بدولة لاتفيا، قامت شركة ترانسنفط الروسية بسلوك مماثل للحالة الدولة الليتوانية؛ حيث قامت بتخفيض شحنات النفط إلى محطة النفط في دولة لاتفيا على مستوى ميناء فنتسبيلر سنة 2002. وذلك كمحاولة لتأثير في الاقتصاد اللاتيفي، ولدفع دولة لاتفيا عبر شركات الروسية للسيطرة على شركة فينتسبيلس نافتا Ventspils Nafta الرئيسية النفطية في لاتفيا، كما تم معاقبة دولة استونيا سنة 2007، على عملية نقل تمثال تذكاري للحرب السوفيتية من ميدان في وسط

***- يرجع التقسيم، للمجهود المشترك لمجموعة من الباحثين منهم Tatsiana Turgot في الورقة البحثية

المقدمة للبرلمان الأوروبي لمزيد من الإطلاعيرجعلرابط

التالي: <http://www.europarl.europa.eu/.../cont/.../20110628ATT22856EN>

عاصمة إستونيا من خلال؛ إستغلالإحتكار الدولة الروسية للخط السكك الحديدية، وتوقيف تسليم منتجات النفط والفحم لإستونيا¹⁰.

وتعتبر دول البلطيق الثلاث الدول الأضعف بين دول المستهلكة لمنطقة الدائرة الأولى، وذلك عند مقارنتها بالدولة الألمانية، التي تختلف معها منحيت نسبة التبعية، ومن حيث درجة وأسلوب التمدد الروسي على مستوى البنية التحتية لقطاع الطاقة الألماني، نظراً؛ وللأوزان الجيوسياسية والإقتصادية للدولة الألمانية في وسط وشرق أوروبا وداخل منظمة الإتحاد الأوربي. فنظرة على حقائق أرقام الاستيراد الألماني لاحتياجاته من الطاقة، تظهر أن 36% منواردات الغازالطبيعيو 39%منوارداتها النفطية من مصدرروسي¹¹، كما أن ألمانيا هي ثالث أكبرشريك تجاري لروسيا، بلغت الاستثمارات المباشرة الألمانية 09 مليار أورو من الاستثمارات المباشرة وأكثر من 6000 من الشركات الألمانية عاملة في روسيا تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الروسي¹².

و يتضح مما سبق، درجة الأهمية الاقتصادية، التي تحتلها ألمانيا بالنسبة للاقتصاد الروسي، فعلى الرغم من أزمات الغاز الروسية الأوكرانية لسنتي 2006 و2009، إلا أن العلاقات بين البلدين ، لم تتجه نحو الاتجاه السلبي بل ازداد التعاون، والذي يؤشر له المسعى الروسي في تجنب دولة العبور الأوكرانية عبر مسارات بديلة تعرف بمسار السيل الشمالي Nord Stream والسيل الجنوبي South Stream ويتم نقل كل الصادرات من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، عبر شبكة أنابيب واسعة والتي تملكها شركة ترانسفط الحكومية الروسية، وتمر هذه الشبكة من الأنابيب عبر أربع نقاط عبور هامة، بحر البلطيق، روسيا البيضاء، تركيا من الجنوب، ويوفر خط السيل الشمالي الروسي، الذي أنجز في سنة 2011، الغاز الطبيعي إلى ألمانيا مباشرة دون المرور بدولة أوكرانيا، كما أن خط السيل الجنوبي، الذي من المفترض إنهائه في سنة 2015، يمر عبر البحر الأسود خارج الأراضي

10-Ibid.p13.

11- DW channel," Germany's Russian energy dilemma",24/11/2014,Available at :
<http://www.dw.de/germanys-russian-energy-dilemma/a-17529685>

12-Ole Skaar , "How Russia uses its oil and gas pipelines as an economic weapon"
,November, 13,2014.24/11/2014,Available at :
<http://curiousmatic.com/russia-uses-oil-gas-pipelines-economic-weapon>

الأوكرانية، لينقل الغاز الطبيعي مباشرة لكل من بلغاريا وإيطاليا واليونان والنمسا وهي دول الأوروبية، التي تدخل ضمن نطاق الدائرة الثانية والثالثة من دول الإستهلاك الأوروبي للطاقة.

2- دول الدائرة الثانية والثالثة:

تشكل الدول الأوروبية ضمن هذه الدائرتين من دول بلغاريا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك، إضافة إلى دول منها أوكرانيا في الشمال إلى غاية دولة إيطاليا في الجنوب؛ حيث تتفاوت نسب التبعية لكل دولة أوروبية بدءاً بالغاز الطبيعي الروسي، حسب مجلة Economist Magazine لسنة 2012، والتي منها على سبيل المثال:

أ- دولة بلغاريا نسبة 89%:

ب- دولة المجر نسبة 80%:

ت- دولة إيطاليا نسبة 29%؛¹³

بناءً على اختلاف حالة التبعية، تتباين وجهات نظرها لأمن إمدادات الطاقة، إنطلاقاً من عدة أسباب منها: وضع الدولة الجيوسياسي بالنسبة لروسيا؛ تموضع الدولة ضمن طريق إمدادات الطاقة من حيث أمنها من تهديدات الصراعات الفعلية والمحتملة في تلك المناطق .

و إقراراً مما سبق، تتباينت الرؤى الوطنية لكل دول أوروبية ونظرتها لمصالحها الوطنية في مجال أمن الطاقة في معناه الأوسع، بالرغم من مساعي الإتحاد الأوروبي لتوحيد الرؤى وسياسات الطاقة الأوروبية ضمن إطار مؤسسي جامع.

3- الجهود الأوروبية في مجال أمن الغاز الطبيعي، تقييم للإستراتيجيات

الداخلية

بدايةً ، قبل التطرق إلى مصادر المخاطر لأمن الغاز الأوروبي، نلقي الضوء على الجهود والترتيبات الأوروبية في مجال أمن الطاقة ، من هذا المنطلق، تركزت الجهود

¹³-Economist Magazine , "European energy security conscious uncoupling", April 2014, 26/11/2014, Available at :

<http://www.economist.com/news/briefing/21600111-reducing-europes-dependence-russian-gas-possible-but-it-will-take-time-money-and-sustained>

الأوروبية والتي تعود إلى سياسة تنويع الإمدادات من الطاقة لسنة 1959، (سنة اكتشاف حقل غاز طبيعي بدولة هولندا)، مروراً إلى الصدمة النفطية لسنة 1973، وما استحدثته من مفاهيم منها، بداية التأسيس لمفهوم أمن الطاقة، ومفهوم التخزين الإستراتيجي. ومروراً نحو تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي، لتخفيف التبعية الأوروبية طاقوياً لروسيا، وتجنباً للمساعي الروسية لزيادة النفوذ الروسي ضمن دوائر جديدة داخل دول الإتحاد الأوروبي، ووصولاً إلى إستحدثته الأطر الرئيسية لجهود الإتحاد الأوروبي من إجراءات توزعت ضمن مجموعتين من الإجراءات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة، والتي أجملت أهدافها وثيقة رقم (330 COM) الصادرة عن مفوضية الإتحاد الأوروبي في ماي 2014، والمعنونة بـ "الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة لعام 2014 European Energy Security Strategy"، والتي حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية، التي وجب على دول الإتحاد الأوروبي، تنفيذها جماعياً وتتمفصل ضمن الترتيب الآتي:

1- إجراءات فورية، تهدف إلى زيادة قدرة الإتحاد الأوروبي، للتغلب على الإنقطاعات الكبرى خلال فصل الشتاء 2015/2014.

2- تعزيز آليات الطوارئ وحماية البنية التحتية الإستراتيجية.

3- اعتدال الطلب على الطاقة.

4- بناء السوق الداخلية المتكاملة.

5- زيادة إنتاج الطاقة في الإتحاد الأوروبي.

6- مواصلة تطوير تكنولوجيات الطاقة.

7- تنويع الإمدادات الخارجية والبنية التحتية المرتبطة بها.

8- تحسين تنسيق السياسات الوطنية في مجال الطاقة و وحدوية التفاوض¹⁴

و في إطار أكثر عمقاً، يمكن تفصيل هذه الإجراءات الأوروبية ضمن الإجراءات الداخلية الموجهة نحو تجميع القدرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي

14-European Commission, "European Energy Security Strategy", Com (2014)330 final, 12/12/2014, Available at :

http://www.ec.europa.eu/energy/.../20140528_energy_security_communication.pdf, p03.

ونحو سوق أوروبية موحدة للطاقة كهدف رئيسي وإجراءات خارجية، تهدف إلى تنويع الإمدادات الأوروبية من الطاقة التقليدية، إلا أن المتتبع لمراحل الأزمة الأوكرانية منذ سنة 2014، يجد أن العجز الأوروبي الواضح في إدارة مشكلات الناجمة عن قطع الغاز الروسي عن أوكرانيا بشكل متقطع، ناهيك عن الانقطاع الكامل نظراً لكونها أحد دول العبور الأساسية، التي تمر عليها شبكة إمدادات الغاز الروسي، والتي تمثل ما نسبته 24% من الغاز الأوروبي المستورد يمر عبر الأراضي الأوكرانية¹⁵، وما يمثله من صدمة محتملة لسوق الغاز الأوروبي تعرف بأدبيات أمن الطاقة بصدمة دول العبور.

بناءً على هذه السياقات الداخلية والإقليمية لأمن الغاز الأوروبي، يمكن تقييم الجهود الأوروبية على مدى 12 شهراً إستناداً إلى ثلاث مصادر للمخاطر، أثرت في أمن إمدادات الغاز الأوروبي وطبيعة التعامل للإتحاد الأوروبي معها. وذلك وهي كالاتي:

أ- مخاطر مصدرها الإنسان: وهي مرتبطة بمجموعة من المؤشرات أبرزها عدم الاستقرار السياسي ونقص الإستثمارات الداخلية الروسية في مجال إستخراج الغاز الطبيعي، وما يرتبط بها من متغيرات داخلية متعلقة بطبيعة النظام السياسي الروسي وتوجهاته الإقتصادية الزاهنة والمستقبلية، و المرتبطة وظيفياً بمؤشر توجهات النخب السياسية الحاكمة داخل ذلك النظام معادية أو داعمة للإتحاد الأوروبي على المدى الأوسع، كما يبرز في هذا السياق مؤشر عدم الاستقرار الجيوسياسي المرتبط بتنافس على مناطق النفوذ الأروأسيوية،

15- Economist Magazine, "Reducing Europe's dependence on Russian gas is possible but it will take time", April 5, 2014.24/10/2014, Available at :

<http://www.economist.com/news/briefing/21600111-reducing-europes-dependence-russian-gas-possible-but-it-will-take-time-money-and-sustained>

*- "States and transit States may cause such shocks to energy flows that have negative implications for consumer States "for more reading :

(Rafael Leal-Arcas, "Andrew Filis Inter-State Cooperation in Energy Transit", united nation university: institute on comparative regional intergration studies ,unu-cris working papers,w-2015/2 ,p11).

وما تحمله من دلالات إستراتيجية في مجال مصادر وشبكات نقل الطاقة من المصدر إلى المُستهلك في الإتحاد الأوروبي، وتبرز هنا تداعيات أزمة الأوكرانية منذ سنة 2014 ، والتي شكّلت تهديداً لأمن إمدادات الغاز الأوروبي.

ب- مخاطر مصدرها الجانب التقني: وتتوزع أساساً بين بفضل مكونات البنية التحتية الإستراتيجية لنقل الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي، والمتشكلة أساساً في خطوط نقل والمحطات الطاقة والمحولات¹⁶. وذلك متعلق بتباين السياسات الوطنية الأوروبية في مجال الطاقة وتغليب المصلحة الوطنية في التفاوض مع الموردين الرئيسيين، خاصةً مع المورد الروسي. فعلى الرغم من إصدار البرلمان الأوروبي حزم حزم التشريعية للطاقة الثلاث*، و إجراءات عملياتية أخرى عبر: تطبيق العملي للمحتوى النظري للمفاهيم؛ التخزين الإستراتيجي Strategic Storage للغاز الطبيعي ومفهوم التدفق العكسي للطاقة Reverse Flow of ENERGY**، زمن الحالات الطارئة الطبيعية منها والغير الطبيعية كالأزمات الدورية مع روسيا الاتحادية و تفعيل آلية التخزين الاستراتيجي كإجراء قصير ومتوسط المدى، للتعامل مع ظروف إدارة المرحلة الرَّاهنة ، ، خاصةً وأنها آلية أثبتت الصدمة البترولية لعام 1973، فعاليتها، لذلك قد أكدت الأزمة الأوكرانية لعام 2014.

إضافة لضرورات الاستفادة من وحدات التخزين الاستراتيجي للبنية التحتية الأوروبية تتوزع معظمها بين دول أوروبية من مثل: فرنسا، إيطاليا، سلوفاكيا، اسبانيا والبرتغال، المجروالي يبلغ عددها في سنة 2014 ، 146 وحدة و06 مرافق فرعية بسعة تخزين إجمالية تصل إلى 94 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.¹⁷ ،

¹⁶-ChristianWinzer,op,cit,p11.

*- وهي حزم قانونية لتنظيم سوق الطاقة الأوروبي تصدر منذ سنة 1990.
**- يُقصد به التدفق العكسي من مستوعبات التخزين الإستراتيجي. نحو الدول المتضررة من قطع الغاز الطبيعي أثناء الأزمات.

والتخزين الإستراتيجي، يعطي هامش للحركة في السياسات الخارجية لتلك الدول، تجاه الضغوط الروسية المنبئية على متغير تبعيتها من الغاز الطبيعي، وتقدر فترة صمود دولة المجروحدها من 40 إلى 45 يوماً في حالة انقطاع الغاز، فعلى الرغم من المدة الزمنية القصيرة للاستقلالية، إلا أنها تعتبر مؤشر إيجابي الاتجاه مقارنةً بدول أوروبية أخرى، لا تملك مرافق اللازمة للتخزين الإستراتيجي، دول من مثل قبرص أئينا، إستونيا، فلندا وليتونيا، لوكسمبورغ، مالطا، سلوفينيا، التي تعاني من حدة التبعية للطاقوية لروسيا.

وأدرجت الإستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الإمدادات، مفهوم التدفق العكسي، الذي يقوم أساساً على التدفق وتسهيل تدفقات الغاز في أوقات الطوارئ من محطات الغاز الطبيعي المسال، المقامة في فرنسا إسبانيا والبرتغال إلى دول الجزء الأوسط من أوروبا، بهدف التأسيس العملي لآلية التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة، وزادت قدرات التدفق العكسي منذ أزمة الغاز الثانية بين أوكرانيا وروسيا سنة 2009، خاصةً على مستوى مناطق غرب ووسط أوروبا، كما تضمنتها الخطة العشرية لتنمية الشبكة التحتية 2013-2022، المسماة بـ: ENTSOG4European Network of Transmission System Operators forGaz، على أن يتم توسيع هذه البنية التحتية، لتشمل كل من دول سلوفينيا والمجر وأئينا وصربيا، كرواتيا وبلغاريا في مرحلة لاحقة من المشروع، إلا أن خطوات التضامن الأوروبي لم تستكمل قدراتها الكاملة نظراً؛ لتباين في درجات التطور الإقتصادي بين دول للإتحاد الأوروبي. كما أن التضامن الطاقوي الأوروبي المستهدف، يركز على صدمة دول الإنتاج دون موازنة الأخطار المحتملة من الكوارث الطبيعية.

ث- مخاطر مصدرها الطبيعة: وهي مخاطر تتشكل باستنفاد مخزونات الطاقة الأحفورية أو من الغاز الطبيعي المستورد من الخارج، بسبب سوء التسيير أو بسبب كوارث طبيعية أصابت تلك المستودعات الطاقوية، إلا أنه لا يمكن تلمس درجات الإستعداد الأوروبي بشكل الواقعي خارج أطر حسابات النظرية

دون إجراء اختبارات واقعية تجريبية للإنقطاع الغاز الروسي، التي سبق ذكرها في حالة دولة المجر مقارنة بدول أوروبية أخرى.

لكن سبب صُعود لاعب جديد في هيكلية سوق الغاز الطبيعي العالمي ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وما حققته من ثورة تقنية في مجال الغاز الصخري، زيادة الخيارات الأوروبية في مجالي التنوع الخارجي للموردين وفي مجال إستكشاف القدرات الداخلية للإنتاج الغاز الصخري محلياً.

3- ترتيبات الاتحاد الأوروبي تجاه الغاز الصخري أية مستقبل؟:

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تأمين حاجيات الدول الأعضاء من الغاز الطبيعي، لذلك يقيّم باستمرار حالة الاتحاد الأوروبي من الطاقة، ويسعى إلى تطوير الإستراتيجيات والآليات الهادفة لتحقيق الاستقلالية الطاقوية كمحصلة نهائية و الاستفادة من الخيارات المتنوعة، التي تنتجها التطورات التكنولوجية في مجالات الطاقات المتجددة وغيرها من الحلول، التي يمثل الغاز الصخري أحدها.

في ظل هذا السياق، حقّزت نتائج الحاصلة لثورة الغاز الصخري الأمريكي؛ ورفعها من مستوى الإنتاج الأمريكي الداخلي من الغاز المستخدم للأغراض المنزلية فقط من 1% سنة 2000 إلى 20% سنة 2010، كما قدّرت إدارة معلومات الطاقة EIA The Energy Information Administration أنها ستمثل ما نسبته 47% من إمدادات الغاز الأمريكي لسنة 2035¹⁸؛ الدول الأوروبية الأعضاء بالاتحاد الأوروبي إلى ضرورة إستكشاف القدرات الداخلية لإنتاج الغاز الصخري، لكن يستلزم ذلك مجموعة من الشروط النظرية والعملية على صُانع القرار الأوروبيين توفيرها قبل ذلك ويمكن توضيحها مقارنةً مع الولايات المتحدة؛ حسب ما حددها الباحث بول ستيفان Paul Stevens، في مقالة بعنوان: " ثورة الغاز الصخري:التطورات والتغييراتThe Shale Gas Revolution: Developments and Changes" من خلال ثلاث أبعاد سياسية :

18- Paul Stevens, The Shale Gas Revolution: Developments and Changes, Energy, Environment and Resources, August 2012,16/05/2015,Available at:

— من الناحية الجيولوجية:Geology

من حيث مساحات الإستخراج المستكشفة في الولايات المتحدة الأمريكية، هي مساحات واسعة وضحلة مما يُمكن من سهولة عملية التكسير والحفر، في حين في أوروبا مساحات الصخر الزيتي أصغر حجماً وأقل عمقاً، مما يجعل عملية التكسير أكثر صعوبة أثناء الاستخراج؛ ومحدودية البيانات المتوفرة عن حجم وطبيعة الناتجة عن الاستكشاف.

— من الناحية القانونية:Regulation

يستثني قانون الطاقة لعام 2005 بالولايات المتحدة الأمريكية صراحة التكسير الهيدروليكي من قانون المياه النظيفة ووكالة البيئة بما يُسمى بقانون Cheney-Halliburton Loophole. في حين على الرغم من أنّ المفوضية الأوروبية صرّحت بأن: "الغاز الصخري في أوروبا يمكن أن يكون بديلاً ممكناً عن المزيد من الكربون و الوقود الأحفوري، و مصدراً محلياً للغاز الطبيعي للحد من الاعتماد على موردي الطاقة من خارج الاتحاد الأوروبي"¹⁹.

ومع أن البرلمان الأوروبي درس مسألة تطوير الغاز الصخري من خلال اثنان من القرارات؛ قرار في 21 نوفمبر 2012 يخص صناعة الغاز والنفط و مراعاة الجوانب البيئية والسلامة، وقرار الآثار البيئية، The resolution on environmental impacts، وإضافةً لاقتراح التدقيق في نظم الإتحاد الأوروبي، التي تنطبق مع الغاز الصخري والكشف عن السوائل الكيميائية أثناء عملية التكسير الهيدروليكي، اعتماد البرلمان الأوروبي سنة 2014، تقييم الأثر النهائي البيئي لعمليات استخراج البيئي حمايةً لأمن إمدادات المياه الجوفية الأوروبية²⁰ في انتظار التقييم والمتابعة في جويلية سنة 2015، فيما يتعلق بقضايا البيئية والمياه على سبيل المثال في كل من بولندا والمملكة البريطانية المتحدة تطلب الكشف الكامل عن السوائل التكسير حماية للمياه الجوفية، مما يُبين درجة الصرامة القانونية بدول ومنظمة الإتحاد الأوروبي معاً.

¹⁹-Shale Gas europe , "Shale Gas and the Environment",08/05/2015,Avaiabile At:

<http://www.shalegas-europe.eu/shale-gas-explained/shale-gas-and-environment.html>

²⁰-GregorErbach,Op.cit.p07.

من ناحية بيئة الاستثمار، أعطى قانون الطاقة 50% من الإعفاءات الضريبية، مما أسهم في الحد من التكلفة بنسبة 70%، لكن على المستوى المسرح الأوربي: دولة المجر فقط لديها بعض الإعفاءات الضريبية صغيرة للعمليات غير التقليدية ولا توجد الإعفاءات المالية للغاز غير التقليدي.

من حيث ملكية المشروع، في الولايات المتحدة تجعل الغاز الصخري ملك للمالك الأرض وخلق حوافز مالية لإصحابها، في حين الملكية تعود إلى الدولة في حال اكتشاف الغاز الصخري في الأرض المالك.

من حيث نقل المنتج الغازي، يحق للمالك في الولايات المتحدة الأمريكية من إمتياز النقل المشترك ببعض الخطوط الأنابيب الموجودة، من جانب آخر الدول الأوربية لا بد من بناء خطوط نقل الأنابيب خاصة بهم²¹.

على المستوى الصناعي Industry؛ "سيطرة شركات صغيرة على المشاريع الأمريكية، في حين سيطرة الشركات الكبرى النفطية على سوق الطاقة في الدول الأوربية من مثل بولندا حيث يعتبر الغاز الصخري كمفتاح تحرير من الاعتماد من واردات الغاز الروسي 65% من حجم التبعية لسنة 2011. كما تبين صناعة خدمات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية عمل 199 حفارة لسنة 2008 في حين أن في أراضي أوروبا الغربية 34 منصة فقط وتكلفة بولندا ثلاث مرات تكلفتها في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة .

— من ناحية المستوى البحثي والتقني Research : بدأت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1982 تمويل معهد تكنولوجيا الغاز حول تحمل نفاذية المواد الهيدروكربونية المنخفضة ، في أوروبا حسب الرئيس التنفيذي لشركة إكسون موبيل لتكنولوجيا لا تترجم كذلك في الجيولوجيا الأوربية لم تظهر المفوضية الأوربية أي استعداد للاستثمار للغاز الصخري بحجة؛ ينبغي تركه للسوق²² .*

وما يمكن ملاحظته أن من جملة القيود الذاتية الأوربية، تشكل متغيرات القدرات التكنولوجية والقيود على البيئية؛ استخدام المياه مع المواد الكيميائية، وقيود

²¹ -Paul Stevens, Op.cit.p02.

²² - Ibid., 02

الحصول على الأراضي، أبرز الصعوبات التي تُعرق التطوير الأوروبي للغاز الصخري محلياً.

الخاتمة:

يتضح مما سبق، أن ثورة الغاز الصخري، التي أدت إلى تنوع مصادر الطاقة الأمريكي، لن تسهم على المدى القصير والمتوسط في التخفيف من حدة التبعية الطاقوية الأوروبية من الغاز الطبيعي الروسي، كما أن مسعى الحالي لبعض الدول الأوروبية من مثل بريطانيا وإسبانيا لاستكشاف مخزونها من الغاز الصخري و إلى بناء سيناريوهات مستقبلية لاستغلال الطاقوي الكامل، غير مؤكدة النجاح بسبب تجارب دول أوروبية أخرى من مثل الدولة الفرنسية، التي توقفت عن استكشاف و استغلال مخزونها من الغاز الصخري بعد الحظر القانوني الأول سنة 2011 وإضافة للحكم المنع الصادر عن المحكمة الدستورية الفرنسية سنة 2013، نظراً؛ لأسباب سلامة البيئة وضعف الجدوى التجارية من المشروع عوامل جميعها، تدفع نحو تأكيد صعوبة التوجهات المستقبلية نحو البديل المحلي من الغاز الصخري الأوروبي.